



تقرير عن أعمال وتوصيات

الدورة الثانية والعشرين للجنة التنفيذية

للاتحاد البرلماني العربي

الرباط 05/ كانون الأول – ديسمبر / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير أعمال وتوصيات

الدورة الثانية والعشرين

للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

الرباط- المملكة المغربية

05/ كانون الأول - ديسمبر / 2017

في الخامس من كانون الأول /ديسمبر 2017، انعقدت في الرباط/ المملكة المغربية/ اجتماعات الدورة الثانية والعشرون للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، برئاسة معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي.

شارك في اجتماع الدورة ممثلو الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي من البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. الجمهورية التونسية.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

6. المملكة العربية السعودية.

7. جمهورية السودان.

8. جمهورية الصومال.

9. جمهورية العراق.

10. سلطنة عمان.

11. دولة فلسطين.

12. دولة قطر.

13. دولة الكويت.

14. الجمهورية اللبنانية.

15. جمهورية مصر العربية.

16. المملكة المغربية.

17. الجمهورية اليمنية.

### أولاً - جلسة الافتتاح:

في بداية الاجتماع تحدث معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب

المغربي، رحّب بالسيدات والسادة أعضاء اللجنة والسادة المشاركين، شاكرًا الاستجابة للدعوة، وعلى ما تجشموا من

عناء السفر لحضور هذا اللقاء، وإعطائه مضموناً ومعنى وقيمةً نوعيةً.

موضحاً معاليه أنه على يقين بأن المشاركين قدموا إلى الرباط، لا لأن النظام الأساسي للاتحاد يلزم بالحضور فقط، بل جاؤوا لأنهم يقدرون المسؤولية ولهم حسٌّ راقٍ ووَاعٍ بأداء الواجب الأخلاقي تجاه العمل البرلماني العربي ومن أجل خدمة أمتنا العربية التي باتت اليومَ أَحْوَجَ ما تكون إلى التزامنا الفردي والجماعي بقضاياها وتطلُّعاتها وانتظاراتها. مبيناً معاليه أننا جميعاً، في الاتحاد البرلماني العربي ولجنته التنفيذية وراثسته وأمانته العامة وفي كافة شعبيِّه البرلمانية الشقيقة، نُدرِكُ إلى أيِّ حدِّ أضحت الأمة العربية مأزومةً وَقَلِقَةً ومُتَوَثِّرةً. كما تفرقت كلمتها، وضُغِفَتْ رُوْحُها الوحودية، وتضاعلت شُحْنَةُ تَصَامُنِها.

ولمعاليه اليقين أن لا حلَّ لوضعنا العربي المأزوم إلاَّ بتوفير إمكانيات العمل المؤسسي، سواء على مستوى البرلمان أم على مستوى الحكومات أم على مستوى منظمات المجتمع المدني، وكذا على المستوى الفكري والثقافي الذي من شأنه أن يحفظ لهذه الأمة على كيانها الحضاري والروحي ونسقيها الرمزي والأخلاقي. وأعتقد أن عمَلنا البرلماني - مهما كانت أوضاعه ومصاعبه في هذا البلد أو ذاك - يظل يوفِّر أحد الأسباب الضامنة لصناعة الأمل وتوفير فضاءات الحوار والإنصات المتبادل، وتحصين الكيان العربي، وتقوية الإرادة الجماعية، وتوحيد الرأي حول مُتَطَلِّبات العمل الجماعي.

وأضاف معاليه قائلاً: سيصعب على أمتنا العربية - وهذه بديهية، لكن من واجبي أن أُلحَّ عليها في هذه المناسبة - أن تتقدم إلى الأمام إذا لم نُوحِّد الصَّفَّ العربي، وتُرْتَب الاختلافات بين الأشقاء، ونتصرَّف بإرادة متفائلة وثقة في المستقبل، وأيضاً أن نتحرك بإرادة جماعية حازمة تجاه أُمْنِنا القومي العربي الذي بات مُهَدِّدًا في ظل الاختراقات الراهنة والتهديدات الداخلية والخارجية للاستقرار والأمن، استقرار وأمن الدول والشعوب العربية على السواء.

مؤكداً معاليه أن أمتنا العربية تحتاج إلى مُراجَعَةٍ شاملة لأنساقها الفكرية والسياسية، ولنماذجها الاقتصادية والاجتماعية، ولأنماطها المؤسسية التقليدية الهشة حيثما وُجِدَتْ. وفي هذا الأفق، نحتاج إلى بعضنا بعضاً كأشقاء على

كل المستويات وفي كل المحافل؛ وإن أيّ مساس ببلدٍ عربي هو مساس بنا جميعاً، وأي تهديد لوحدة وتراب أي بلد عربي هو تهديد لوحدتنا وسيادتنا الترابية كأمة عربية.

وتابع معاليه القول : علينا أن نتمسك بإطارات العمل الوحدوي العربية وفي مقدمها الاتحاد البرلماني العربي الذي ينبغي أن نُحافظَ عليه بكل ما يتوفر من إمكانيات، وأن نُصوِّنه كآلية من آلياتِ عمَلنا المشترك، وأن نوقِّر له أسباب الاستمرارية وضمانات النجاح والفعالية والتأثير والمصدقية مادام يمثل الضمير الشَّعبي العربي ويسعى نحو المزيد من إنضاج الدينامية البرلمانية بكل أشكالها ومكوناتها، وتقوية الهياكل المؤسسية الديمقراطية الحريضة على إشراك المجتمعات العربية في صناعة القرار، وتَجسير العلاقة مع المشاريع والأفكار، وحماية الاستقرار.

ولهذا، ومن باب الصراحة بيننا، عليّ أن أقول بأن الاتحاد البرلماني العربي بدوره - ربما شأن إطاراتٍ عربيةٍ أخرى - في حاجة قصوى إلى تجديد بنائه الداخلي وتقوية بُعده المؤسسي وإعادة النظر، ربّما، في ميثاقه ونظامه الداخلي تحقيقاً لمزيد من الانسجام من حيث المواد والفقرات والفعالية. كما أنه في حاجة إلى مقر جديد يكون عقاره في ملكية الاتحاد وليس مجرد مقر مكثري كما أمكننا أن نُحقِّق ذلك الآن حيث نُبحث الأمانة العامة في اكتراء مقر في بيروت بعد أن تفضل إخواننا في مجلس النواب اللبناني مشكورين (جزاهم الله خيراً) باستضافة الاتحاد البرلماني العربي منذ استحالة إمكانية العمل في دولة المقر السابقة، في دمشق. وقد نحتاج إلى وقت لكي نخطط لهذا المشروع ولتنفيذه على أرض الواقع.

ومادونا في اجتماع تنظيمي للجنة التنفيذية، استمحووا لي أن أُشرككم في جملة من الأفكار والمقترحات تداولنا في شأنها - معاً سويّاً - على مستوى الرئاسة والأمانة العامة. فلا يخفى عليكم أن الاتحاد البرلماني مدعُوٌّ إلى تقوية حضوره وانفتاحه على مستوى المحافل والمنتديات والمنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية والجهوية، وهذا أفق لن ينهض به بضعة أفراد في الأمانة العامة وإمكانياتٍ مالية ولوجيستية وموارد بشرية محدودة جداً.

إن الدفاع عن الأمة العربية وقضاياها العادلة ورؤيتها القومية الاستراتيجية له كلفة ويحتاج إلى إرساء مؤسساتي قويٍّ ومُنظَّمٍ وعقلاني. كما يحتاج هذا العمل البرلماني العربي إلى تخطيط ودراسة، ما يتطلب وجوباً إنشاء معهد أو مركز للأبحاث والدراسات البرلمانية العربية يستقطب ذوي الاختصاص العلمي والمعرفي وينفتح على مراكز الأبحاث والجامعات والمعاهد ذات الاهتمام المشترك داخل الوطن العربي وخارجه.

وتقضي المصلحة العربية التي نحن مؤمنون عليها كفاعلين سياسيين وكبرلمانيين تمثل حقاً إرادة شعوبنا العربية أن نرفع سقف اهتمامنا الدبلوماسي البرلماني، لا داخل الجغرافيا العربية فقط من حيث حاجتنا إلى تطويق الخلافات العربية - العربية كلما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، ولكن أيضاً على المستوى الدولي، سواء بمواصلة حضورنا الفعلي والفاعل كمجموعة جيواستراتيجية داخل الاتحاد البرلماني الدولي الذي كان لنا الشرف كعرب برئاسته في الفترة ما بين سنتي 2011 و2014، أم على المستوى البرلماني الأوروبي والمتوسطي أم بالانفتاح العربي أكثر فأكثر على القارة الإفريقية التي عدت تمثل مخزوناً استراتيجياً واقتصادياً لمستقبل العالم ولأمتنا العربية.

وبهذا الخصوص، اسمحوا لي - إخوتي الأعزاء - أن أؤكد على أهمية التوجه العربي نحو الفضاء الإفريقي. وقد علمتنا تجربتنا المغربية التي قادها جلاله الملك محمد السادس استراتيجياً واقتصادياً أن الانفتاح على هذه القارة تؤسسه لغة المصالح المتبادلة ولا تضمنه الشعارات والخطابات وعبارات المجاملة أو المشاعر والنوايا الطيبة. كما تضمنه المشاريع الاقتصادية والاستثمارات والمبادرات المشتركة القائمة على الواقعية الملموسة وبناء الثقة وسبل التكامل العربي- الإفريقي.

وبالتأكيد، كلما وحّدنا رؤيتنا، وكلمتنا، وآفاقنا، ومصالحنا العربية، وضمننا لأنفسنا سبيل المحافظة على البيت العربي الواحد الموحّد، كلما نجحنا في توجهاتنا نحو إفريقيا، ونحو أوروبا، ونحو الأمريكتين الشمالية والجنوبية، ونحو القوى الإقليمية المحيطة بالجغرافيا العربية، وكذا نحو العمق الآسيوي الحيوي المؤثر اليوم. وبهذا المعنى يمكن لأشقائنا الفلسطينيين بالخصوص أن يُعولوا علينا في معاركهم المصيرية وفي مقدمتها قضية القدس الشريف كذاكرة وكفضاء

ومُقَدَّسات، وكعاصمة للدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة، تلك المعارك التي هي معاركنا جميعاً، كأفراد وكأمة. فلا الفلسطينيين قادرون على فعلٍ شيءٍ ملموس بدون أن يكونوا عَرَباً ولا العرب بإمكانهم أن يكونوا عرباً بدون أن يُكونوا فلسطينيين. فالمصيرُ مشترك، والسَّفينَةُ واحدة.

وفي ختام كلمته، قال معاليه: عليَّ أن أُلح من جديد على أن دورنا في الاتحاد البرلماني العربي يبقى ضرورياً وحيوياً في مدِّ الجسور بين الأشقاء، وتسهيل سبل الحوار كلما كان ذلك ممكناً.

ويقيني أن لا سبيلَ أماننا كعرب، يجمعنا أفقٌ واحد ومُنذُورينَ لمصير واحد، سوى أفق الحوار، والاستماع لبعضنا البعض، فهو الطريق الوحيد الذي يمكنه أن يساعد على تصفية الأجواء، وهو الذي يجعل التضامن ممكناً، والتعاون ممكناً، هذا التضامن الذي يجعل الاستقرار ممكناً، والثقة ممكنة، ويجعل بناء المستقبل العربي ممكناً.

أملنا في الله كبير في أن نحقق مطامحنا العربية وتطلعات أمتنا نحو الاستقرار والتعاون والتضامن والازدهار الاقتصادي والأمن الاجتماعي والتطور العلمي والتربوي والثقافي. وما ذلك على بنات وأبناء أمتنا بعزير.

## ثانياً – جلسات العمل والمناقشة والتوصيات:

استؤنفت جلسة العمل برئاسة معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس

النواب المغربي:

### 1- إقرار جدول الأعمال – البند الأول – :

وافقت اللجنة على جدول أعمال الاجتماع الذي تضمن البنود التالية، بعد إضافة بعض البنود ضمن

ما يستجد من أعمال:

### 2- تقرير الأمين العام للاتحاد حول:

أ. تنفيذ قرارات المؤتمر الرابع والعشرين والمؤتمر الخامس والعشرين الطارئ للاتحاد.

ب. أنشطة الأمانة العامة للاتحاد منذ انعقاد الدورة 21 للجنة التنفيذية للاتحاد، وحتى تاريخ انعقاد الدورة 22 للجنة التنفيذية للاتحاد.

3- تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي.

4- مشروع برنامج العمل ومشروع الموازنة لعام 2018.

5- الدورة 23 للجنة التنفيذية للاتحاد :

أ - تحديد الزمان والمكان.

ب - مشروع جدول الأعمال.

6- المؤتمر السادس والعشرون للاتحاد:

أ. تحديد الزمان والمكان.

ب. مشروع جدول الأعمال.

7- إقرار قائمة المنظمات المدعوة إلى حضور أعمال المؤتمرات القادمة للاتحاد.

8- ما يستجد من أعمال.

\*\*\*\*\*

## 2- تقرير الأمين العام للاتحاد - البند الثاني :-

بعد استعراض محتويات تقرير الأمين العام للاتحاد عن الفترة منذ المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد، ومنذ انعقاد

الدورة 21 للجنة التنفيذية للاتحاد، حتى تاريخ 2017/12/03. وبعد مناقشات مستفيضة حوله، أوصت اللجنة

بالموافقة على محتوى التقرير ورفعته إلى المؤتمر السادس والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه، مع مراعاة في

التقارير القادمة، بيان نسب الإنجاز في تنفيذ القرارات، والعوائق التي أدت إلى عدم تنفيذ بعض القرارات.

\*\*\*\*\*



### 3- تقارير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي - البند الثالث -:

بعد استعراض محتويات تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي التي اجتمعت في الرباط يوم الإثنين 04 كانون الأول/ ديسمبر 2017.

وبعد مناقشات مستفيضة حولها، أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقرير ورفعته إلى المؤتمر السادس والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه. وقد تضمنت التوصيات الآتية:

أولاً - تعديل البند ( 1 ) من الفقرة ( أ ) من المادة ( 7 ) من اللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني

العربي بحيث تصبح على الشكل التالي:

المادة 7:

أ - تمنح الجائزة للفئات الأربع الآتية:

1. رئيس البرلمان فيما لا يزيد عن ( 2 )، وللجنة، استثنائياً، أن تزيد العدد إذا ارتأت ذلك مناسباً.

**ثانياً - منح جائزة التميز البرلماني للشخصيات التالية وفقاً لفئات الجائزة الأربعة :**

#### 1- مرشح الفئة الأولى - رئيس البرلمان:

معالي الدكتورة أمل عبد الله القبيسي رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

معالي الشيخ خالد بن هلال بن ناصر المعوي رئيس مجلس الشورى في سلطنة عمان

معالي المهندس سعد هائل السرور رئيس مجلس النواب الأسبق في المملكة الأردنية الهاشمية

معالي السيد أحمد بن إبراهيم راشد الملا رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين

معالي الأستاذ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في دولة فلسطين

## 2- مرشح الفئة الثانية - عضو البرلمان :

سعادة الدكتور أحمد بن عمر الزيلعي

عضو مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية

## 3- مرشح الفئة الثالثة : " أمين عام البرلمان "

عطوفة السيد حمد الغرير

الأمين العام السابق لمجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة السيد علام علي الكندري

الأمين العام لمجلس الأمة في دولة الكويت

## 4-مرشح الفئة الرابعة : " الباحث البرلماني "

السيد حسن العلوي

رئيس البحوث القانونية في مجلس النواب في مملكة البحرين

ثالثاً- أوصت اللجنة بالدعوة إلى اجتماع لاحق من أجل إعادة دراسة لائحة جائزة التميز البرلماني العربي، وصياغتها بطريقة تتم بموجبها تفادي أي لبس أو غموض وبشكل واضح وصریح، والعمل مستقبلاً على منح الجائزة وفقاً لنظام اللائحة المعدل.

\*\*\*\*\*

## 4- مشروع برنامج العمل ومشروع الموازنة لعام 2018. - البند الرابع:

قدّم الأمين العام للاتحاد عرضاً لتقرير مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2018، وفي نهاية المداولات أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقرير، ورفعته إلى المؤتمر السادس والعشرين للاتحاد البرلماني

العربي للمصادقة عليه، مع مراعاة أن يتم عرض مشروع الميزانية للسنوات القادمة في جداول لكل من النفقات والإيرادات مقارنة بالمعتمد في السنة السابقة وموزعة حسب بنود أبواب الميزانية مع تحديد المصروفات الفعلية لكل بند من بنود النفقات خلال السنوات السابقة، ووضع برنامج زمني فيما يتعلق بالعمل على توحيد التشريعات غير الخلافية بين الدول العربية، وإضافة مشروع قانون حول الصحة إلى مشاريع القوانين الواردة في مشروع برنامج العمل، وقد تضمنت التوصيات الآتي:

- 1- الموافقة على برنامج عمل الاتحاد خلال العام 2018.
- 2- الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد للعام 2018 والبالغة (1,402,710) فقط مليون وأربعمائة وألفان وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي لا غير، وفقاً للتفاصيل المبينة في مشروع موازنة الاتحاد للعام 2018.
- 3- إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد وفقاً للجدول المبين في مشروع موازنة الاتحاد للعام 2018، ومطالبة الشعب البرلمانية بسداد مساهمتها بدءاً من شهر كانون الثاني/يناير 2018، حتى يتسنى للاتحاد الوفاء بالتزاماته، وللأمانة العامة للاتحاد القيام بواجباتها، ومواصلة أنشطتها. والبالغة ما مقداره (1,282,710) فقط مليون ومئتان واثنتان وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي.
- 4- إقرار الإيرادات التي ستنجم عن استثمار مبلغ الوديعة العائدة لحساب بناء مقر الاتحاد البرلماني العربي عبر، MED INCOME FUN I، لدى بنك البحر المتوسط في بيروت، وتحويل الفائدة الناجمة عن الاستثمار إلى ميزانية الاتحاد لعام 2018، والمقدرة بمبلغ إجمالي قدره (120,000) فقط مائة وعشرون ألف دولار أمريكي لاغير.
- 5- مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2017، وما قبل للتكرم بسداد ما عليها من مستحقات في أقرب وقت، وإلى أن يتحقق ذلك اللجوء لتغطية العجز من الوديعة العائدة لحساب بناء مقر الاتحاد، وسيتم إعادة المبالغ المستخدمة إلى الحساب بعد تسديد الالتزامات. وتمديد الاتفاق مع بنك البحر المتوسط في بيروت بفتح حساب جارٍ مدين بضمانة الوديعة، على أن يتم تغطيته من المبالغ التي سوف تسدد من الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2017 وما قبل.

6- تمديد العمل بالقرارات الصادرة عن اجتماعات اللجنة التنفيذية، ومؤتمرات الاتحاد وراثسته، والمتعلقة بالنقل المؤقت لمقر الاتحاد البرلماني العربي، من دمشق إلى بيروت، وصرف المبالغ المترتبة عن تنفيذ القرارات من الأموال الاحتياطية من ميزانية الاتحاد.

7- تكليف المحاسب القانوني فاروق طانيوس سمعان بتدقيق حسابات الاتحاد لعام 2018.

8- تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق الاتحاد وأنظمتها النافذة.

\*\*\*\*\*

## 5-الدورة (23) للجنة التنفيذية للاتحاد - البند الخامس:

رحبت اللجنة بالدعوة التي تقدمت بها كل من الشعبة البرلمانية الأردنية، والشعبة البرلمانية المصرية، وأوصت اللجنة بتكليف رئاسة الاتحاد وأمانته العامة بالتشاور مع الشعبتين لاتخاذ القرار المناسب.

\*\*\*\*\*

## 6-المؤتمر السادس والعشرون للاتحاد- البند السادس :

أ - رحبت اللجنة بالدعوة التي تقدمت بها كل من الشعبة البرلمانية الأردنية، والشعبة البرلمانية المصرية لاستضافة أعمال المؤتمر السادس والعشرين للاتحاد البرلماني العربي في الربع الأول من العام 2018، وأوصت اللجنة بتكليف رئاسة الاتحاد وأمانته العامة بالتشاور مع الشعبتين الداعيتين لاتخاذ القرار المناسب.

ب - كما أوصت اللجنة بالموافقة على مشروع جدول أعمال المؤتمر السادس والعشرين للاتحاد والذي تضمن:

1. إقرار جدول الأعمال.
2. تقرير الرئيس عن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية منذ المؤتمر الرابع والعشرين.
3. تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر الرابع والعشرين.
4. تقرير الدورة 22 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه.
5. أ - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي.  
ب - مداخلات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود.

6. النشاط الدولي والإقليمي للاتحاد في خلال عام 2018.
7. اجتماعات اللجان الدائمة في الاتحاد:
  - أ. لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية.
  - ب. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
  - ج. لجنة شؤون المرأة والطفولة.
8. تشكيل لجنة الصياغة.
9. الحساب الختامي لعام 2017.
10. مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2018.
11. انتقال الرئاسة.
12. ما يستجد من أعمال.

\*\*\*\*\*

#### 7-إقرار قائمة المنظمات المدعوة إلى حضور أعمال المؤتمرات القادمة للاتحاد- البند السابع :

أوصت اللجنة بالموافقة على قائمة المنظمات العربية والدولية لدعوتهما إلى حضور مؤتمرات الاتحاد بصفة مراقب وهي :

#### أولاً- المنظمات والهيئات العربية:

1. جامعة الدول العربية والهيئات التابعة لها.
2. البرلمان العربي.
3. اتحاد المغرب العربي.
4. مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.
5. اتحاد المحامين العرب.
6. اتحاد الحقوقيين العرب.

7. جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.
8. مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
9. منظمة المرأة العربية.
10. الاتحاد العام للصحفيين العرب.
11. اتحاد إذاعات الدول العربية.
12. ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة.
13. منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية.
14. المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية.
15. مؤسسة الفكر العربي.
16. المجلس الدولي للغة العربية.
17. الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.
18. الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.
19. اتحاد الشباب العربي.
20. الاتحاد العام للطلبة العرب.
21. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

#### ثانياً - المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية:

22. الاتحاد البرلماني الدولي .
23. الاتحاد البرلماني الإفريقي.
24. منظمة التعاون الإسلامي.
25. اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
26. البرلمان الأوروبي.
27. الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.
28. مجلس أوروبا.
29. الجمعية البرلمانية لاتحاد الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.
30. رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي.
31. مؤسسة وستمنستر للديمقراطية.
32. الاتحاد الأوروبي -برنامج دعم التنمية البرلمانية في لبنان.

33. الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.
34. الاتحاد من أجل المتوسط.
35. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP - بيروت.
36. الجمعية البرلمانية الآسيوية.
37. اتحاد برلمانات دول أمريكا اللاتينية .
38. برلمان الآند.

\*\*\*\*\*

## 8- ما يستجد من أعمال - البند الثامن:-

### أ. أوصلت اللجنة بما يلي:

- 1- الدعوة إلى تنظيم ندوة حول الوضع العربي الراهن وضرورة تعزيز ثقافة الحوار، وتكليف رئاسة الاتحاد باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لعقد هذه الندوة.
- 2- تشكيل وفد من الاتحاد البرلماني العربي لزيارة البلدان العربية التي مضى وقت على عدم مشاركتها، قصد تفعيل دورها داخل الاتحاد البرلماني العربي.
- 3- مواصلة الجهد لتنظيم ندوة للحوار العربي - الإفريقي - الأوروبي خلال العام 2018.
- 4- الدعوة إلى حضور الدورات والندوات وورش العمل التي ينظمها مركز البحرين للتدريب البرلماني والدراسات والبحوث في مجلس النواب في مملكة البحرين.
- 5- ضرورة تفعيل الشعب البرلمانية العربية للاتحاد البرلماني العربي من خلال تزويد الأمانة العامة للاتحاد بالأنشطة والدراسات والأبحاث التي تقوم بها.
- 6- الدعوة إلى دعم جمهورية العراق من خلال تشجيع الدول العربية الشقيقة شعبياً وحكومات على المشاركة في إعمار العراق بعد أن تمكن من دحر الإرهاب وإفشال محاولات تقسيمه، والتمني على تشجيع الشركات العربية في إعمار العراق إضافة إلى دعم المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة إعمار العراق الشقيق، الذي سيعقد العام القادم في دولة الكويت الشقيقة.
- 7- قيام الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بمراسلة الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد من أجل وضع معايير لاختيار مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة

والفرعية للاتحاد البرلماني الدولي، على أن ترفع الأمانة العامة للاتحاد الاقتراحات التي تردها إلى الاجتماع القادم للدورة التنفيذية للاتحاد لاتخاذ القرار المناسب.

8- قيام الأمانة العامة للاتحاد بالتنسيق مع المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بوضع دراسة وافية عن آلية العمل والتكاليف المالية الخاصة بمشروع إطلاق موقع الاتحاد البرلماني الدولي باللغة العربية، استكمالاً للجهد والدعم الذي بذل وقدم من قبل المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وإرسال الدراسة إلى الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد لدراستها، ومن ثم عرضها على الاجتماع القادم للجنة التنفيذية للاتحاد.

\*\*\*\*\*

ب. أوصت اللجنة بإصدار بيان صحفي يتضمن مواقف المجتمعين حول القضية الفلسطينية:

### بيان صحفي حول القضية الفلسطينية

صادر عن اجتماع الدورة 22 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

الرباط /05/ كانون الأول - ديسمبر / 2017

تدارست الدورة 22 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي مستجدات وتطورات القضية الفلسطينية وأكدت على ما يلي:

أولاً: جددت التأكيد على دعم حق الشعب الفلسطيني في مقاومته ونضاله المشروع للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي لنيل كافة حقوقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967، ورفض أية مقترحات أو محاولات لفرض حل منقوص على الشعب الفلسطيني لا يلي الحد الأدنى من حقوقه التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية.



ثانياً: عبرت عن رفضها المطلق لمحاولة المساس بالمكانة القانونية والسياسية والتاريخية لمدينة القدس الفلسطينية المحتلة، معتبرة أن أي اعتراف من الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة القدس المحتلة كعاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي أو نقل لسفارتها إليها باطل وغير قانوني، وهو عدوان سافر على حقوق الشعب الفلسطيني في عاصمة دولته الفلسطينية، وهو كذلك وقوف مع الاحتلال والاستيطان، سيدمر كلياً فرصة إحلال السلام، وتعتبره انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية التي كفلت حقوق الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: رفضت الدعوة الإسرائيلية المقدمة، إلى سبعة من رؤساء البرلمانات الإفريقية (رواندا وأوغندا وجنوب السودان وغانا والكاميرون وتنزانيا وسيشل)، للمشاركة في مؤتمر برلماني، يعقد في الكنيست الإسرائيلي في القدس المحتلة، من 5 إلى 7 كانون الأول/ ديسمبر 2017م وطالبت البرلمان الإفريقي وكافة البرلمانات الإفريقية الشقيقة بتبني موقف حاسم، ورفض وإلغاء هذه الزيارة، وإفشال محاولة إسرائيل استغلالها لإضفاء شرعية على احتلالها للأراضي الفلسطينية، مؤكدة على تعزيز وبناء مزيد من علاقات التعاون التي تخدم الشعوب الإفريقية والعربية.

رابعاً: رفضت القرار الذي تبناه البرلمان الهولندي يوم الخميس الموافق 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، والذي يدعو فيه الحكومة الهولندية إلى عدم دعم أي قرار تتبناه الأمم المتحدة أو أقسامها المختلفة ضد إسرائيل وخصوصاً القرارات الأخيرة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو). وأخذ خطوات عملية ضد الدول التي تدعم هذه القرارات، مؤكدة أن مثل هذه القرارات المنحازة تعطي الذريعة لدولة الاحتلال، لارتكاب مزيد من الانتهاكات لالتزاماتها الدولية والتعننت في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتمنحها الحصانة لمواصلة انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومطالبة البرلمان الهولندي وحكومته تبني مواقف تعكس مبادئها والتزامها بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادئ حقوق الإنسان.

خامساً: عبرت عن رفضها الشديد لموقف الإدارة الأمريكية بشأن عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، داعية إياها للتراجع عن هذه الخطوة التي تُعدُّ مكافأةً للاستيطان الإسرائيلي، مؤكدة رفضها لكافة المحاولات الأمريكية للضغط على الجانب الفلسطيني، وترى فيها ابتزازاً مرفوضاً، يتعارض مع دورها المفترض كوسيط وكراعٍ لجهود إحياء عملية السلام، فلا يجوز الربط بين عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، وحق دولة فلسطين في الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، والطلب منها إحالة جرائم الحرب الإسرائيلية من الاستيطان والأسرى وفرض الحقائق على الأرض والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى المجلس القضائي لفتح تحقيق قضائي.

سادساً: تدين قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي الاستمرار في مشاريعها الاستيطانية الاستعمارية في أراضي دولة فلسطين المحتلة ، واستمرارها بتوسيع "كتلة أدوميم" الاستيطانية وإعلانها عن تنفيذ الخطة E-1 شرقي القدس المحتلة الذي يقسم الضفة الغربية إلى قسمين، ما يدمر إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، متواصلة جغرافياً ومستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وعزل القدس بصورة تامة عن بقية مناطق الضفة الغربية.

سابعاً: أدانت احتفاء الحكومة البريطانية بالذكرى المئوية لوعده بلفور المشؤوم الذي أرخ لنكبة الشعب الفلسطيني، وتدعوها لتنفيذ طلب مجلس العموم البريطاني الاعتراف بدولة فلسطين استناداً إلى التصويت الذي أجراه المجلس عام 2013 بأغلبية 274 صوتاً.

ثامناً: رفض برلمان دولة الاحتلال التعاون مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ137 التي عقدت في سانت بطرسبرغ في تشرين الثاني / أكتوبر الماضي، فيما يتعلق بالاتهامات الموجهة لسلطات الاحتلال من قبل اللجنة بخصوص البرلمانيين الفلسطينيين المختطفين والمعتقلين في سجون الاحتلال ممن صدرت بحقهم أحكام جائرة، أو الموقوفين إدارياً، ما يستوجب موقفاً عقابياً رادعاً من قبل البرلمانات والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي.

تاسعاً: أعربت عن دعمها للمصالحة الوطنية الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وتوجيه الطاقات كافة لاستكمال مسيرة الاستقلال الناجز بعودة اللاجئين إلى ديارهم وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على كامل حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967، التي هي حلم الشهداء والجرحى والأسرى، وحلم أبناء الشعب الفلسطيني كافة.

\*\*\*\*\*

ج. أوصت اللجنة توجيه برقية شكر وامتنان إلى جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية تعبيراً عن التقدير لما أحاطت به المملكة المغربية المجتمعين من رعاية وعناية واهتمام:

برقية مرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة احتضان المملكة المغربية للدورة الثانية والعشرين لاجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في الرباط

الرباط، 05 كانون الأول/ ديسمبر 2017

برقية مرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة احتضان المملكة المغربية للدورة الثانية والعشرين لاجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في الرباط

الرباط، 05 دجنبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين

صاحب الجلالة والمهابة

الملك محمد السادس

ملك المملكة المغربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد، يتشرف خدعم أعتابكم الشريفة، رئيس مجلس النواب - رئيس الاتحاد البرلماني العربي، بأن يرفع إلى جنابكم الكريم،

أصالة عن نفسه ونيابة عن زميلته وزملائه أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، برقية شكر بمناسبة انعقاد الدورة الثانية والعشرين للجنة التنفيذية في ضيافة برلمان المملكة المغربية.

وإن أعضاء هذا المؤتمر ليتقدمون إلى جلالته بأصدق عبارات الامتنان على ما أحيط به كافة أعضاء اللجنة التنفيذية ممثلي

الشعب البرلمانية العربية منذ وصولهم إلى الرباط.

ويعتبرون أن هذا اللقاء، بالرغم من طابعه التنظيمي، شكل مناسبة لحوار عربي ناضج مثمر أخذ بعين الاعتبار وضعنا العربي الذي يبعث على القلق، ويتطلب منا جميعاً أن نرتقي إلى مستوى مسؤولياتنا التاريخية والأخلاقية، وأن نؤسس من جديد لآفاق الحوار العربي - العربي وسبل إعادة بناء الثقة، وجمع الكلمة العربية، وتقوية البيت والصف العربيين، وإعادة رسم خريطة طريق جديدة لبناء المستقبل العربي الذي بات مختزقاً من الداخل والخارج، مهدداً في أسسه وآفاقه.

إن أعضاء اللجنة التنفيذية، إذ يشكرون للمملكة المغربية حسنّها العربي العميق الصادق وحرصها على خدمة القضايا العربية وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني وضمنها قضية القدس الشريف التي تشرفون برئاسة لجننتها كما تشرف بكم، ليغتنمون الفرصة للتنويه بالروح الإيجابية التي سادت هذا اللقاء، والتي من شأنها أن توفر بعضاً من الأسباب والشروط الضرورية لتقوية الاتحاد البرلماني العربي كأحد إطارات العمل العربية الحيوية، ولإنجاح عمله وأدائه وحضوره كضمير للأمة العربية في مختلف المنتديات والمحافل البرلمانية الدولية والجهوية والإقليمية.

حفظكم الله يا صاحب الجلالة، وسدد خطاكم، وأبقاكم ذخراً للأمة العربية، وسنداً لحاضرها ومستقبلها بمعية إخوانكم قادة الأمة من خليجها إلى محيطها.

فشكراً لرعايتكم الكريمة، ولما تولونه من اهتمام بالغ بالشأن البرلماني العربي ورهاناته النبيلة.

والسلام على مقامكم العالي بالله.

الحبيب المالكي

رئيس الاتحاد البرلماني العربي

رئيس مجلس النواب

حرر بالرباط في : الثلاثاء 16 ربيع الأول 1439

الموافق ل: 05 كانون الأول/ ديسمبر 2017

\*\*\*\*\*

د- كما قررت اللجنة توجيه برقية شكر إلى معالي الأستاذ الحبيب المالكي ، رئيس مجلس النواب المغربي، تعبيراً عن شكر المشاركين لاهتمام الشعبة البرلمانية المغربية وكوادرها الإدارية بإنجاح أعمال الدورة 22 للجنة التنفيذية للاتحاد:

معالي الأستاذ الدكتور الحبيب المالكي الأكرم

رئيس مجلس النواب

رئيس الاتحاد البرلماني العربي

المملكة المغربية- الرباط

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سرورنا، أن نتقدم إلى معاليكم بخالص الشكر وعظيم التقدير على الحفاوة والتكريم اللذين أحطنا بهما، وذلك أثناء تواجدها في بلدكم الشقيق، بمناسبة انعقاد الدورة الثانية والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، وهذا ليس بغريب عن المملكة المغربية الشقيقة التي لم تتوان في أي يوم على دعم التضامن العربي بكل أشكاله، لقد كان لإدارتكم المميّزة الأثر الكبير على نجاح اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد، وما توصلنا إليه من قرارات. كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأطر العاملة في مجلس النواب المغربي الموقر، على الجهد الذي بذلوه والتفاني في العمل.

وإذ نتمنى لمعاليكم موفور الصحة، وللمغرب الشقيق ملكاً وبرلماناً وشعباً المزيد من التقدم والازدهار، تفضلوا، معالي الرئيس، بقبول تقديرنا الكبير.

البرلمانيون العرب

المشاركون في اجتماع اللجنة التنفيذية

للاتحاد البرلماني العربي

حرر بالرباط في : الثلاثاء 16 ربيع الأول 1439

الموافق ل: 05 كانون الأول / ديسمبر 2017

\*\*\*\*\*